مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (5)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (5) 2018

الواقع الاجتماعي في الصورة الذهنية للفاعلين الاجتماعيين: القيم والواقع نموذجاً

د. عادل الذياب العلي*

(تاريخ الإيداع 10 / 9 / 2018. قبل للنشر في 14 / 10 / 2018)

□ ملخّص □

تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على طبيعة العلاقة القائمة بين الواقع والوعي الاجتماعيين من منظور ندعوه بالتفاعلي من جهة، والوقوف على إسهام كلاً منهما في إسباغ الطابع الاجتماعي على الآخر من جهة أخرى، بخاصة وأن النظر في العلاقة بين الواقع والوعي كثيراً ما اتخذ طابعاً أحادياً في النقاشات الدائرة حولها سواء لدى المشتغلين في علم الاجتماع بشكل خاص أو لدى المشتغلين في العلوم الاجتماعية بشكل عام، حيث انصب الاهتمام على تبيان من يسبق من الوعي أم الوجود؟

وبمقدار ما أثرى اختلاف الإجابات علم الاجتماع بالآراء والنظريات بمقدار ما ترك أثراً بالغاً من جهة حدية النظرة عند تقدير من هو الأساسي ومن هو الهامشي في علاقة الوعي بالوجود الاجتماعي. وبعيداً عن هذه التقديرات الأحادية والحدية تحاول الدراسة الحالية استجلاء العلاقة بين الوعي والوجود الاجتماعيين من خلال ما يمكن تسميته صورة الواقع في ذهنية الفاعلين الاجتماعيين كما تجسدها واقعاً العلاقة بين القيم والواقع كون القيم تشكل جانباً مهماً من جوانب الوعي وموجهاً في الوقت نفسه لعلاقات الناس وسلوكاتهم وتصرفاتهم المتنوعة والمتعددة في واقع يتصف هو الآخر بتنوع جوانبه وموضوعاته وأشيائه.

الكلمات المفتاحية: الواقع الاجتماعي– الوعي الاجتماعي– القيم– الفاعل الاجتماعي– السلوك الاجتماعي

*مدرس–قسم علم الاجتماع–كلية الآداب والعلوم الإنسانية–جامعة تشرين– اللاذقية–سوريا

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (40) العدد (5)2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (40) No. (5) 2018

Social reality in the mental image of social actors: Values and reality as amodel

Dr.Adil Al-ali*

(Received 10 / 9 / 2018. Accepted 14 / 10 / 2018)

□ ABSTRACT □

The present study seeks to identify the nature of the relationship between social reality and consciousness from a perspective that we call interactive, and to examine their contribution to the social character of the other. In particular, consideration of the relationship between reality and consciousness has often taken a unilateral character in the discussions about it, whether among sociologists in particular, or among the scholars in social sciences in general, where the focus was on the identification of the pre-existing of consciousness or the existence.

In so far as the difference in responses has enriched sociology with opinions and theories to the extent that it has left a profound impact on the point of view of the assessment of what is the primary and what is marginal in the relationship between consciousness and social existence. Apart from these unilateral and sharp estimates, the present study attempts to clarify the relationship between social consciousness and social existence through what can be called the picture of reality in the minds of social actors as embodied by the reality of the relationship between values and reality because values constitute an important aspect of consciousness and, at the same time, directing people's relations and their behaviors in reality that is characterized by the diversity of its aspects and themes.

Key words: Social reality-Social consciousness- Values- Social behavior- Social Actor

* **Assistant Prpfessor-Department of Sociology-Faculty of Arts and Humanities- Tishreen University،**

مقدمة

تتبوأ العلاقة بين الوعي والوجود أو الوعي والواقع مكانة مهمة في العلوم الاجتماعية وفي علم الاجتماع على وجه الخصوص، كما كانت تلك العلاقة موضع سجال احتل مساحة واسعة من الأدبيات النظرية في دراسات هذا العلم ابتداءً من المؤسسين الأوائل للإجابة عن سؤال من يأتي أولاً، ومن الأبرز تأثيراً، الذاتي أم الموضوعي، الفكر أم الممارسة، الوعي أم الواقع المادي بعناصره وموضوعاته وأشيائه؟.

ونتيجة هذه الأحادية في النظرة وصرامتها في تقرير دور هذا العامل أو ذاك ظهر كم لا يستهان به من النظريات الاجتماعية التي أغنت هذا العلم ووفرت له مجالات بحث واسعة ومتنوعة، وبرغم كثرة النظريات وتنوعها وتضاربها يمكن حصرها في اتجاهين بحثيين أساسيين هما الاتجاه المثالي والاتجاه المادي، الأول يرى أن العنصر الذاتي يأتي أولاً وبالتالي الوعي يحدد الوجود، والثاني يرى أن الوجود يسبق الوعي مما يعني أن الوجود الاجتماعي للناس هو من يحدد وعيهم وليس العكس. وبغض النظر عن هذه الحدية في طرح السؤال، على أهميتها، تحاول الدراسة الحالية أن تقدم العلاقة بين الواقع والوعي الاجتماعيين من منظور تفاعلي واستكشاف طبيعتها من خلال صورة الواقع في ذهنية الفاعلين الاجتماعيين متناولة علاقة القيم بالواقع كنموذج للتحليل.

مشكلة البحث

لطالما كانت العلاقة بين الواقع والوعي علاقة إشكالية أثارت الكثير من الجدل والنقاش الطويلين بين علماء الاجتماع من جهة أيهما أسبق في التأثير وإضفاء الطابع الاجتماعي على الآخر الواقع أم الوعي؟ وعادة ما يتخذ النقاش طابعاً حدياً صارماً كان من نتائجه جعل أحدهما نتاجاً للآخر وفق علاقة السبب والنتيجة على نحو نهائي، أو جعل العلاقة بينهما تتوس بين الأولي والثانوي من حيث التأثير. وفي الدراسة الحالية محاولة لاستكشاف هذه العلاقة بين الواقع والوعي الاجتماعيين من منظور تفاعلي يأخذ بعين الاعتبار المبادرات الخلاقة للناس كفاعلين اجتماعيين يتعايشون في واقع حافل بالموضوعات والأشياء والجوانب والمجالات التي تدفعهم للانخراط في علاقات مختلفة ومتنوعة سواء مع بعضهم بعضاً أو مع تلك الموضوعات والأشياء والمجالات التي لا تقل اختلافاً وتنوعاً، و ذلك من خلال الإجابة عن سؤال: كيف يبدو الواقع في الصورة الذهنية للحاملين الاجتماعيين؟ وما هي نظرتهم إليه؟ ومن أين يستمد كلاً من الواقع والوعي اجتماعيته؟ بأي كيفية يحدث ذلك؟. ونظراً لاتساع رقعة الصورة الذهنية كتعبير عن الوعي الاجتماعي من جانب، وتنوع موضوعات الواقع ومجالاته المختلفة من جانب آخر ستعمد الدراسة الحالية إلى تناول نموذج بعينه هو علاقة القيم بالواقع الاجتماعي خاصة وأن القيم قد تغدو بلا معنى إن لم تجد موضوعاً تدور حوله.

منهجية البحث

سنلجأ قي البحث الحالي إلى الاستعانة بالمنهج الفلسفي المعياري، وهو منهج يعنى عادة بدراسة الموضوعات والظواهر ذات الطبيعة الأخلاقية والمعيارية كما يعنى بالخلفيات التي تفترض الإرادة الإنسانية وينهل منها الإنسان فتحدد تصوراته وتشكل اتجاهاته في الحياة، ومن ذلك القيم بوصفها معايير ناظمة للسلوك الاجتماعي وتتعلق بما يجب أن يكون، ويستند المنهج الفلسفي المعياري إلى التحليل المنطقي والعقلي للربط بين الموضوع المبحوث وعلله ونتائجه متدرجاً من الكل إلى الجزء. كذلك سنعمد إلى تحليل مضامين بعض النصوص الاجتماعية الواردة في العديد من الدراسات النظرية والاختبارية المتعلقة إلى هذا القدر أو ذاك بدراستنا الحالية، كما بدا مفيداً الاستعانة عند الضرورة

بالمنهج الوظيفي لفهم طبيعة العلاقة بين الوعي والوجود أو الواقع الاجتماعي، من جهة وظائفهما نظراً لكون منطلقنا كان افتراض وجود علاقة وظيفية تفاعلية بينهما أكثر منها علاقة سببية.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث

بالنظر إلى طبيعة المعالجات التقليدية التي تناولت العلاقة بين الواقع والوعي الاجتماعيين حين ركزت على تقديم نظرة أحادية الجانب ووحيدة الاتجاه والتأثير، وتؤكد على دور أحدهما في فرض تأثيره على الآخر أو جعله نتيجة وحسب، تكتسب الدراسة الحالية مزيداً من الأهمية بتقديمها رؤية مختلفة تؤكد على النظرة التفاعلية لتلك العلاقة من خلال الدور الذي تؤديه الصورة الذهنية للفاعلين الاجتماعيين في تعيين اجتماعية الواقع ووظائف موضوعاته وأشيائه ومجالاته، كما أن عناصر الواقع المتنوعة والمختلفة تلك من شأنها أن تحدد للصورة الذهنية خياراتها.

هدف البحث

في ضوء الاعتبارات الآنفة تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التأثير المتبادل بين الواقع والوعي من منظور تفاعلي، وما يقوم بينهما من علاقة وظيفية، ودور ذلك في تحديد اجتماعية الواقع والوعي سواء بسواء.

النتائج والمناقشة

أولاً– الواقع الاجتماعي والوعي الاجتماعي:

كثيراً ما يتم الخلط في العلوم الاجتماعية، سواء على مستوى الدراسات أو الخبرات، بين ما يطلق عليه تعبير "الواقع الاجتماعي–" و"الواقع السوسيولوجي–"، وينم هذا الخلط عن سوء تقدير منهجي لكل منهما، فالواقع الاجتماعي يشير إلى" فكرة أو تصور مسبق عما حولنا، كأن نعتقد أو نظن بأن ظاهرة ما قائمة على (أ) وليس على (ج) مثلاً، دون التأكد من واقع هذه الفكرة ميدانياً، وبهذا يكون الواقع الاجتماعي هو ما نتصوره على نحو غريزي، على أنه الواقع حين يكون ذلك صورة الواقع ذهنياً. أما الواقع السوسيولوجي، فهو الواقع الذي تم قياسه واختباره بواسطة تقنيات سوسيولوجية متفق عليها" (معتوق، 1985).

يشير النص السابق إلى أن صورتنا التي نحملها عن الواقع، أي وعينا لما هو واقع، تستند من حيث المبدأ إلى الخبرات التي تراكمت من حولنا وتكونت بفضل التجربة الاجتماعية للآخرين ممن يحيطون بنا حول ماهو الواقع. فالآخرون من كبار وآباء وأقارب وجوار ومعلمين هم المرآة التي نرى الواقع من خلالها، وبذلك يكون عالم الواقع هو ما يراه الآخرون وينقلونه لنا على أنه كذلك. أما الواقع السوسيولوجي فهو هذه الواقعة أو تلك الظاهرة الاجتماعية مما جرى اختباره بالفعل وفق أوليات علم الاجتماع الميدانية، أي أن الظاهرة وقد اختبرت أو تمت دراستها تصبح واقعاً سوسيولوجياً له حدوده ومحدداته ذات الطابع المنهجي.

وقد يحدث أن يقع الخلط، هنا أيضاً، بين حدود البحث ومحدداته عند دراسة ظاهرة اجتماعية ما، و عدم التمييز بينهما، فحدود الظاهرة، منهجياً، هي ما يجب دراسته واختباره بالضبط دون مغالاة أو شطط أو استطالات تنأى بالدراسة عن خط سيرها الحقيقي، بينما محددات البحث تعني المصاعب والعقبات التي سيواجهها الباحث أثناء عمله وتتعلق باختيار العينة ومدى استجابة المبحوث ومدى صحة الأسئلة وموائمتها وصدق الإجابات من عدمه وسوى ذلك من محددات تقنية.

يحدد "جون سيرل" المقصود بالواقع الاجتماعي في مؤلفه " بناء الواقع الاجتماعي " بقوله:" الواقع الاجتماعي هو صورة الواقع التي تكشف عن أن عالم الواقع يتكون من مكونات وجدنا أنها ملائمة، تتسق داخل شبكة من العلاقات والأنظمة التي يعين حدودها مجموعة من العلاقات السببية (.....). عالم الواقع، أشياء مادية أضيفت إليه سمات موضوعية ابستمولوجية وذاتية تتصل بمن يدركونها ويستعينون بها ويستخدمونها، فما من واقع اجتماعي يبدو من تلقائه أصلياً لولا الناس وثقافتهم ووجهات نظرهم وطرق تعاملهم ككائنات فاعلة لديها اهتمامات وتصورات ومواقف ومنطلقات وأهداف" (سيرل، 2012).

يؤكد النص السابق أن الواقع الاجتماعي، وكل واقع اجتماعي لا يمكن تفسيره وفهمه والدلالة عليه بوصفه قائماً بذاته دون عناصر مهمة تضفي عليه طابعه الاجتماعي وهي: أن تسند إليه وظائف يؤديها، وأن يعبر عنه بشكل جماعي، أي أن نفهمه كوجود بصورة جماعية، وأن يكون لديه القواعد التي تضع الأسس وتوفر المقومات، وأن تتوافر "الثقافة–" كخلفية، وما للناس من قدرات تمكنهم من التكيف مع بيئتهم، وتمكنهم من تفسير ما يحيط بهم، أي تبريره.

ولكن من يفعل كل ذلك، أي يقوم بإسناد الوظائف لمكونات الواقع وأشيائه، والتعبير عنه، وفهمه بصورة جماعية، ويوجد القواعد ويوفر المقومات؟

إن البشر أنفسهم من قاموا بذلك تاريخياً، ومن غير الممكن فهم الهوية الاجتماعية للواقع إن لم نربطه بتلك القدرة الحية والأخاذة لدى الناس على إسناد الوظائف للأشياء، حتى التي وجدت وجوداً طبيعياً ومادياً. إن خبرة الناس بالأشياء (ثقافتهم) تتجاوز كون الواقع مجرد موضوعات مادية، أو مجموعة جزئيات، إلى رؤيتها بوصفها عوالم اجتماعية، وهذه الرؤيا هي ما نقصده بوعينا الاجتماعي. فعالم المنازل والسيارات والحدائق والشوارع هو أسماء أطلقها الناس وتوافقوا على استخدامها وفق معايير تقييم اعتمدوها واستمدوها من داخل الموضوعات والظواهر التي تناولوها وتحيط بهم، وأسندوا لها وظائف ووضعوا القواعد وفهموها بصورة جماعية، وقاموا بتبريرها عبر قدراتهم الخلاقة، ولولا تلك المعايير لكانت تلك الأشياء أو الوقائع مجرد موضوعات مادية بحتة. وبذلك تكون الوظائف التي يسندها البشر إلى الأشياء، والمعايير المتعلقة بها واتفقوا حولها أثناء تعايشهم وتفاعلهم وقيامهم بأفعالهم وسلوكاتهم تجاه بعضهم وتجاه الأشياء هي من يحدد قيمتها ومدى نجاحها، يقول "سيرل" حول ذلك: " الوظائف والمعايير حددها العقل البشري، وفرضها على تلك العوالم من خارجها، المخلوقات الواعية التي تدركها وتستخدمها، فالوظائف ليست أصلية ومن تركيب البنية الاجتماعية بحال من الأحوال، وإنما تتعلق بمن يدركونها"(سيرل، 2012).

بذلك يكون الواقع الاجتماعي هو تصورات الفاعلين الاجتماعيين عنه أثناء تفاعلهم المتبادل مع بعضهم بعضاً، وأثناء ما يشيدونه من علاقات متبادلة، وأثناء علاقتهم بالأشياء من حولهم، وإلا لكانت تلك الأشياء مجرد موضوعات مادية لا معنى لها اجتماعياً. وما سبق يشير إلى أمر محتم لابد من إدراكه وهو أن " الوعي الاجتماعي– social consciousness" و"الواقع الاجتماعي– social reality" لا يمكن الفصل بينهما واقعاً وإنما يمكن الفصل بينهما إجرائياً لأغراض البحث والدراسة، فماذا تعني تصورات الناس الاجتماعية، أي نظرتهم، إن لم تكن تعني وعيهم الاجتماعي، وماذا يعني الواقع الاجتماعي بمعزل عن هذا الوعي، وبمعزل عما يحتويه الوعي من عناصر تدور حول الواقع ذاته والذي يشكل بدوره مادة لها " النظرة إلى العالم، نظرة اجتماعية، وهي تشمل المعتقدات والافتراضات، والمواقف، والقيم، والأفكار التي تشكل نموذجاً شاملاً عن الواقع، وتشمل هذه النظرة صياغات وتفسيرات حول الماضي والحاضر، وكيفية فهمه من قبلنا، والتفاعل معه. وهذه النظرة تؤثر تأثيرا عميقاً على الأهداف والرغبات، فردية كانت أم مشتركة، وتسهم في تشكيل التصورات والدوافع والقيم، الواعية منها وغير الواعية، كما تؤثر في تشكل السلوك المتبع

من العلاقات والتفاعلات الفردية والاجتماعية في كل لحظة من لحظات اليوم "(Schlitz, 2010).

وبصورة أكثر جلاءً يمكن القول أن الوعي الاجتماعي هو الصورة الذهنية للفرد حول واقعه الاجتماعي، والمتمثلة في مجموعة من الأفكار والمشاعر والسلوكات التي تعبر عن إدراكه للواقع، وغالباً ما تكون مستمدة منه، ثم تعود لتؤثر في فهم الفرد له، وفي استجابته تجاهه. ويتحدد الوعي الاجتماعي إجرائيا بمعارف الأفراد واتجاهاتهم وقيمهم وممارساتهم وأوجه سلوكهم في المواقف المختلفة سواء تعلق ذلك بحاضرهم أو مستقبلهم.

ثانياً- القيم والواقع الاجتماعي:

ما من مفهوم أو مصطلح يمس ظاهرة ما في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وفي علم الاجتماع على وجه الخصوص، بوسعه أن يحظى باتفاق على مضمونه ومحتواه، أو يمكن الركون إليه عند تحديد فحواه بصورة قاطعة ونهائية، ولا يعد ذلك عيباً بقدر ما هو عائد لطبيعة البيئة الاجتماعية التي تحتضن تلك الظواهر والموضوعات وهي بيئة متغيرة ولا تثبت على حال. ولا يخرج موضوع " القيم- Values" واصطلاحها عن هذا الإطار، وذلك لارتباطه بالوجود والممارسة الاجتماعية للناس المنخرطين في صنوف شتى من العلاقات الاجتماعية من جهة، ولتعدد العلوم التي تناولت مفهوم القيم بالدراسة وأدخلت عليه معان كانت تشكل على الدوام إضافات جديدة، ومن بين مختلف التحديدات والتعريفات الخاصة بالقيم يمكن الوقوف عند بعض المعالجات بقصد استجلاء معناها قدر الإمكان وخاصة أقربها إلى الدراسة الحالية.

من أكثر التعريفات شيوعاً تلك التعريفات المتداولة في الدراسات النفسية والنفسية الاجتماعية، وبخاصة التي جعلت من القيم موضوعاً قابلاً للاختبار والخضوع لأدوات القياس من خلال الربط بين القيم والسمات والقدرات الشخصية للأفراد، ومن ذلك تعريف "رالف وايت-R. White" حين قال: "القيمة هدف-Goal" أو معيار حكم قيمي"Value Judgment" يكون بالنسبة لثقافة معينة شيئاً مرغوباً فيه أو مرغوباً لذاته" (White,1978).

ويعرف " ستيوارت دود-S. Dodd " القيمة بقوله : " شيء مرغوب أو مختار من قبل الفرد، وتعرف إجرائياً بأنها ما يقول المستجيب أريده" (D.dd,1989). أما "إيثل ألبرت- E. Albert" فيرى أن القيم تحمل معنى السلب أو الإيجاب فهي إما سلبية أو إيجابية من خلال أن: " القيم عناصر فعالة في تحديد المرغوب وغير المرغوب، من الوسائل والغايات والأفعال، كما يمكن أن تكون ضمنية أو علنية، فهي إما أن تعطى مباشرة من خلال الأحكام القيمية، أو تستنبط ويستدل عليها من السلوك اللفظي الذي يتضمن الموافقة أو عدم الموافقة مثل المدح والذم، والثواب والعقاب، الدعم والخذلان " (Albert,1969).

وتعرف "فلورانس كلاكهوهن-F. Kluckhohn" القيمة بقولها: "مفهوم صريح أو ضمني يميز الفرد أو الجماعة ما هو مرغوب به، ويؤثر في عملية الاختيار مما هو متاح من أشكال ووسائل العمل وغاياته" (F.Kluckhohn,1977).

تشير التعريفات السابقة إلى الأسباب التي تدفع باتجاه دراسة القيم اختبارياً بخاصة في علم النفس وعلم النفس الاجتماعي، ويأتي في مقدمتها الصلة القائمة بين القيم من جهة، والسلوك الفردي والاجتماعي من جهة أخرى، وهذا ما يؤكده "وايت دوكس -W. Dukes" بقوله:" من غير الممكن وضع دراسات تمتاز بالكفاءة في تفسير السلوك الإنساني أو التنبؤ به دون الاستعانة بدراسة القيم، وأسئلة محددة مثل: كيف تحدد القيم اختيارات الأفراد وقراراتهم" (Dukes,1980).

إن واقعاً اجتماعياً ما، من غير الممكن فهمه أو فهم نظامه بعيداً عن النسق القيمي فيه، كما أن التعرف على القيم يبدو أمراً صعب المنال دون إدراك الصلة القائمة بينها وبين الفرد بوصفه وحدة اجتماعية بحد ذاته يستند إليها الواقع

والنظام الاجتماعيين، يقول "ماكيني–J.P. Mckinney" حول ذلك: "من المتعذر قياس القيم والتعرف على نشأتها دون ربطها بالفرد وحدة البناء الرئيسة في النظام الاجتماعي" (Mckinney,1971).

من هنا يمكن فهم الصلة المحورية بين الفرد، بوصفه وحدة اجتماعية أساسية في الواقع والبناء الاجتماعيين من جهة، والقيم من جهة أخرى، كون القيم تؤدي دوراً في حياة الفرد، والفرد لا يمكن أن يحيا اجتماعياً دون علاقته بغيره من الأفراد والجماعات القائمة في النظام الاجتماعي. وبهذا المعنى من شأن القيم أن تكون دوافع محركة للسلوك الفردي في واقع حافل بالمجالات والموضوعات والأشياء، ولها دور فعال في تكامل الشخصية،ولذلك يبدو مفتاح فهم الشخصية وتفسير سلوكها هو نظام القيم التي تحركها سواء من حيث كونها شخصية مضطربة أو سوية، ولكن من أين يأتي المرء بنظامه القيمي؟

إنه يأتي به من النظام القيمي العام والسائد في مجتمعه، فإذا كان لديه اتساق في النظام القيمي تكاملت شخصيته، في حين قد تؤدي الصراعات في نطاق القيم إلى اضطرابات على مستوى الشخصية.

وإذا كانت الثقافة العامة في أي مجتمع من شأنها أن تشير إلى وجود نظام عام من القيم فيه فإن ذلك لا يعني تشابه أو تطابق النظم القيمية لدى جميع الأفراد، وما يؤكده الواقع الاجتماعي وجود اختلافات في النظام القيمي على مستوى الأفراد وكذلك على مستوى الجماعات، دون أن يعني ذلك غياب القيم المشتركة أو المساس بما هو مشترك، يقول" مفاريوس صموئيل" : "يتطلب ضمان العيش المنسجم مع الأقران في المجتمع الواحد تبني ما هو سائد من نظام قيمي" (صموئيل، 1974).

يتفق تعريف القيم لدى علماء القانون مع هذا الرأي حين قالوا: " القيم مفاهيم لما يجب أن تكون عليه الحياة المثلى، إنها تصورات ترتبط بالواقع في اللحظة الحاضرة، وتتضمن تشوقاً إلى ما هو أفضل، إنها معايير يقاس بهام ما هو كائن للارتقاء إلى مستوى المثل الأعلى الذي تنطوى عليه، وهي مثل عليا ومعايير للسلوك في الوقت ذاته، وهي أيضاً بالتحديد أسباب للالتزام، فالإلزام الذي تتمتع به القاعدة القانونية إنما ينحدر عن الغاية منها، لقد كانت القيم في ظل القانون الطبيعي مثلاً علوية، لكنها أصبحت حاجات تفرزها الأوضاع الاجتماعية، وهكذا تطورت القيم من"التجريد" إلى "الواقعية" (عطية، 1971).

ووفق هذه الرؤيا يتجاوز معنى القيم، واقعاً ومثالاً، ما قصدته واقتصرت عليه التعريفات الإجرائية التي ذهبت إليها الدراسات الاختبارية (الأمبريقية) حين ربطت القيم بميدان المنافع ورغبات الأفراد وحسب، لترتفع به إلى مستوى المثل الأعلى والغايات العليا برغم كون القيم، في الوقت ذاته معايير للسلوك الاجتماعي، ولكن كما يجب أن يكون عليه السلوك وليس كما هو كائن فحسب. وبهذا المعنى لا يمكن النظر إلى القيم من زاوية المنافع الخاصة والفردية المرتبطة بالأنانية وأهواء النفس، فالواقع الاجتماعي ليس مجرد نتاج أو حاصل جمع للقيم والوعي الفردي، وإنما هو قبل كل شيء كل اجتماعي عام تعبر عنه تصورات عامة تضفي عليه اجتماعيته. ويحدد "عادل العوا" العديد من القيم الأساسية العامة المعبرة عن الواقع الاجتماعي ككل وهي: "القيم الاجتماعية" و"القيم الاقتصادية" و"القيم الأخلاقية"، وهي نتاج جمعي لتعامل البشر في علاقاتهم مع بعضهم بعضاً ومع الأشياء والموضوعات من حولهم، أما القيم الاجتماعية فتنوس بين حدي التعاون والتنازع باعتبارهما وجهين لعملة واحدة لا تخلو منها المجتمعات قاطبة، غير أن استمرار أي مجتمع بالوجود رهن بالتعاون، فالمتنازعون مضطرون للتعاون بالإضافة إلى أن أشكال التنازع نفسها لا تخلو من مظاهر التعاون، وفي هذا الإطار يمكن الحديث عن علاقات النزاع والوفاق، والخصام والوئام، والأثرة والإيثار، كما يتعلم المرء في أثناء نموه العمري الانتقال من مجرد كونه فرداً إلى كونه شخصاً يقبل على التعاون

والمشاركة والتضامن عوضاً عن التناحر، يقول " عادل العوا حول ذلك: "تعد قيم التضامن من أرقى القيم الاجتماعية المتضمنة لمعنى العدالة والتعاون والتآزر، ومثالها الترابط الأسري والترابط المهني وترابط ذوي القربى وتعاضد أمة من الأمم، وتبرز في هذا السياق قيمة الولاء والتي تعني الإخلاص لقضية ما بشكل طوعي وعملي، ومثالها الولاء الوطني والولاء المهني والولاء الديني. ولا يحمل الولاء بعداً عاطفياً–انفعالياً وحسب، بل ويتضمن بعداً فاعلاً أيضاً" (العوا، 1986).

وأما القيم الاقتصادية فهي تلك التي تنجم عن علاقات بين البشر أثناء ممارستهم للنشاط الاقتصادي وهي أيضاً لها صبغة اجتماعية وتعكس ضروبا من التنازع والتعاون كون النشاط الاقتصادي هو الآخر ينوس بين قطبي الحاجات والخيرات وتمثله قيم تتوخى إرضاء الحاجات وامتلاك الخيرات. ومن أهم هذه القيم "قيمة العمل" و"قيمة الكرامة" "العمل يحرر الإنسان من الطبيعة ومن العوز، ويدخله في علاقة مع الآخرين، والكرامة ميزة للإنسان وحده. فإذا كان للشيء ثمن مقدر فإن الإنسان ذاته ليس له ثمن بل قيمة هي الكرامة ومتى عومل كشيء فقد انتهكت ومست حرمته" (العوا، 1986).

ينطوي العمل بحد ذاته، كما نلاحظ، على قيمة مزدوجة، فبمقدار كونه واجباً على من يقدر عليه نجد أنه حق كوسيلة لعيش المرء وحريته، ومن هنا يمكن القول إن قيمة الكرامة في العمل تنطوي على عدد من الحقوق والواجبات، كمعايير تقاس بها القيمة من أهمها الحق في اختيار العمل، والحق في الأجر المناسب، والحق بمعاملة إنسانية، وكلما انتهكت هذه المعايير كف العمل عن كونه كريماً وتضاءلت قيمة الإنسان الذي يملك الوقت والقدرة والموهبة، وكلما تخلى عن ذلك مضطراً لصالح قوة غريبة استبدلت العبودية بالكرامة ولنا أن نتصور فداحة ذلك في عصر طغيان الآلة والأتمتة العالية، وتقلص فرص العمل التي تحول الإنسان إلى مجرد أداة لسد النقص والتقصير. ولربما كانت ضروب الانتهاك المختلفة وراء بروز " قيمة العدالة" كمطلب ملح، في العصر الحالي أكثر من أي وقت مضى، لبلوغ كرامة الإنسان بعد أن تعرضت لأشكال متنوعة من الامتهان والاغتراب.

أما الصنف الثالث من القيم الأساسية في المجتمع فهو القيم الأخلاقية " تأتي في طليعة القيم الأخلاقية قيمتا الحق والواجب، ويعني الواجب البعد عن إرضاء الميول والنزعات وتجنب القيام بالشر وتلبية حقوق الآخرين"(العوا، 1986). وهنا يمكن أن نطرح السؤال الآتي لفهم الفكرة من قيمتي الواجب والحق: لماذا يطالب الناس بحقوقهم؟ والجواب لأن الناس أنفسهم لم يؤدوا واجباتهم تجاه بعضهم بعضاً بصورة سليمة، فلولا الجري وراء إرضاء الميول والنزعات وانتهاك حقوق الآخرين لما كانت هناك حاجة للمطالبة بالحق، والواقع العملي يظهر أن واجب الذود عن الحقوق هو السائد في الواقع الاجتماعي اليوم.

ومن بين أهم القيم الأخلاقية تبرز قيمة "العدل" وتعني إحقاق الحقوق ويناقضها الظلم، فهو اغتصاب حق أو منع التمتع بحق وله صور عدة مثل إدانة البريء، والاستئثار بالربح، واستباحة نفع هو حق للغير. أما العدل فمن صوره الامتناع عن الإساءة إلى حق الآخر وملكيته وسمعته، وبذلك تكون المساواة قيمة أخلاقية واجتماعية إنسانية وليست قيمة طبيعية.

من الواضح أن القيم وبحكم التطور الاجتماعي قد انتقلت من كونها مجرد تطلعات ميتافيزيقية في المجتمعات القديمة ذات الحياة الطبيعية إلى كونها معان ومعايير وقواعد وتصورات يحكم بها الناس أثناء تعايشهم على الوقائع والمسالك والأشياء تبعاً لجدواها أو عدم جدواها في إشباع الغايات الإنسانية المتصورة والمستهدفة على أنها ضرورات وحاجات يجب الإيفاء بها، وهذا يؤكد من حيث المبدأ على الصلة القائمة بين الواقع والوجود الاجتماعيين والقيم، وهي صلة لا

يمكن فهمها بعيداً عما يفعله الناس وما ينخرطون فيه من أنواع العلاقات الاجتماعية وأشكالها المختلفة أثناء تعايشهم وتلبية احتياجات بعضهم بعضاً الأمر الذي يقتضي بالضرورة تنوع القيم المتبناة من قبل الأفراد والجماعات تبعاً لتنوع تلك العلاقات وتعددها وبالتالي تنوع السلوكات والأفعال الاجتماعية بحسب المواقف والأوضاع التي يجدون أنفسهم فيها.

ويورد "عطية محمود هنا" في دراسة تجريبية مقارنة ستة أنماط قيمية يعتمدها الأفراد في المجتمع هي: القيم النظرية وينم عنها اهتمام الفرد وميله لاكتشاف الحقيقة، والقيم الاقتصادية وينم عنها اهتمام الفرد بما هو نافع في الحياة، حيث يغدو الواقع الاجتماعي مسرحاً لتلبية المصالح من ثروة وعمل ومال، وغالباً ما تكون نظرة صاحب القيم الاقتصادية نظرة عملية للواقع الاجتماعي بما فيه من الأشياء والأشخاص والعلاقات ونمط العيش، والقيم الجمالية والتي يتمتع أصحابها بالميل إلى الأشكال وتناسقها، والقيم الاجتماعية والتي تظهر لدى من يهتمون بغيرهم ويميلون إلى التعاون والمساعدة وحب التلاقي، والقيم السياسية ويدل عليها الاهتمام بالتحكم بالأشياء والأشخاص والرغبة بالسيطرة وحب توجيه الآخرين وقيادة مصائرهم، والقيم الدينية ويشير إليها ميل الناس إلى التفكر بما وراء الأشياء والأشخاص من مصير، والتفكير بالخلق والخالق، على نحو يتجاوز الاهتمام بدنيا الواقع ولكن دون أن يعني ذلك أن القيم الدينية تعني الانصراف عما هو معاش والانقطاع عنه إلى الزهد والتصوف، وإنما من الممكن للمرء أن يشبع قيمه الدينية عن طريق العمل في الدنيا على نحو صالح من أجل الآخرة (هنا، 1978).

وبطبيعة الحال لا يعني التصنيف السابق أن الحدود المضروبة بين الأنماط القيمية نهائية وأن المرء يتبنى نمطاً واحداً منها في صلته بالواقع الماثل أمامه، فمن الممكن أن تجتمع لدى الشخص مختلف الأنماط القيمية المذكورة نظراً لتعدد صلاته وعلاقاته من جهة وعيشه في مجتمع متنوع المجالات والجوانب من اقتصادية واجتماعية ودينية وأخلاقية وجمالية وفنية، غير أن حضور هذا النمط لديه أو ذاك عادة ما يكون مرتبطاً باهتمامات المرء وميوله، وعندما تكون هذه القيمة أو تلك ذات بعد أولي لدى الفرد، فإن القيم الأخرى تتوجه بها، وتصبح القيمة الأولية سلوكاً يحتذى أو منظاراً يرى من خلاله مختلف جوانب الحياة بأوجهها وعلاقاتها المختلفة،وبذلك تطبع تلك القيمة الشخص بطابعها الخاص. وبالمقابل مثلما الأفراد كذلك المجتمعات لديها قيم أولية أو عليا تطبعها بطابعها الخاص. يضاف إلى ذلك حقيقة أخرى وهي وجود قيم مشتركة بين المجتمعات على اختلافها، برغم أن كل مجتمع له وضعه الخاص من جهة قيمه تضفيه الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع والتي تؤدي دوراً مهماً في تباين القيم وتلاقيها عند مجتمعات مختلفة عن طريق التبادل والتأثير الثقافيين، ويبقى لكل مجتمع واقعه وبالتالي ثقافته وأنماطه القيمية.

يفرض غنى الحياة وتنوعها وتشابك علاقاتها تداخل القيم المتبناة وتباينها بين الناس في الواقع الاجتماعي، فبعض القيم من الممكن أن تكون وسائل وبعضها الآخر غايات، ومن ذلك أن صاحب المال قد يجعل من الحصول على الثروة غاية له، وقد لا يسعى من وراء ماله لتلبية متطلبات الحياة وحسب، وإنما يسعى عن طريق ماله للحصول على المكانة الاجتماعية كقيمة غائية. غير أن التمييز بين القيم الوسيلية والغائية بالغ الصعوبة في واقع الحياة العملية نظراً لتداخل الوسائل والغايات، بخاصة في المجتمعات الحديثة فماهو وسيلة قد يغدو غاية، والعكس صحيح أيضاً. هذا ما يكشف عنه الواقع، واقع أن القيم متداخلة ومتمازجة ومن الصعوبة بمكان تحديدها والفصل بينها.

ومن شأن الثقافة السائدة في المجتمع وبحسب درجة تطور الواقع الاجتماعي وتعقده أو بساطته وتداخل علاقاته وتنوعها أن تحدد للقيم مدى هيمنتها وإلزامها وما تفرضه من قيود وجزاءات عند الخروج عليها، تبعاً لمتطلبات تلك الثقافة والتي يستمد منها هويته الخاصة، ومثال ذلك القيم الخاصة بالشرف والمنظمة للعلاقة والسلوك بين الجنسين في

المجتمع العربي، حيث لا تساهل أبداً في تطبيق القواعد والمعايير الأخلاقية والشرعية الخاصة بقيمة الشرف، ويبدو القانون والعرف مسؤولين اجتماعياً وأخلاقياً، إلى جانب الأسرة عن عملية التطبيق وقوة الإلزام بلا تهاون (إسماعيل،1984).

ومن الممكن أن نذكر في هذا السياق القيم التي تنصح بها الثقافة المجتمع دون إلزام الأفراد بها، وهي تختلف أيضاً في درجة هيمنتها وشدتها من بيئة اجتماعية إلى أخرى بحسب درجة التطور والاحتياجات وتعقد العلاقات، ومثال ذلك" زواج الأقارب"، فهو،عادة، " شديد الفاعلية والحضور في المجتمعات البدوية والريفية، بينما لا نجد الأمر ذاته في البيئات المدينية، ومنها أيضاً "قيم القربى" والتي تبدو ذات تأثير في المجتمعات البسيطة أكثر منها في المجتمعات شديدة التطور والتعقيد، وفي مختلف الأحوال لا يستوجب الخروج عليها العقاب الاجتماعي.

إن اختلاف الشدة في هيمنة قيم دون أخرى يبدو محدداً بصورة اجتماعية وتبعاً لذلك تكون طبيعة المجتمع ذاته، ودرجة الشدة في الإلزام والتطبيق هي رهن بما يخلفه الخروج على تلك القيم من تبعات اجتماعية عامة أو خاصة، ففي حين تختل المبادئ والموازين والمعايير العامة في المجتمع عند انتهاك قيمة الشرف بالزنا مثلاً، نجد أن عدم الزواج من ابنة العم لا يترك الأثر ذاته، وقد تختلف شدة الجزاءات الخاصة بالقيم ذات التأثير العام من مجتمع لآخر، ومن بيئة لأخرى ضمن المجتمع الواحد، فمن الممكن أن يصل الجزاء إلى درجة القتل في المجتمع الرعوي والزراعي غسلاً للعار أو طلباً للثأر، بينما يتولى الجزاء الأخلاقي والاجتماعي القوانين الجزائية في المجتمعات المتطورة والحضرية، فالعرف الاجتماعي لا ينتظر الإجراءات القانونية كي تأخذ طريقها عند البدو وفي بعض الأرياف.

وما يؤكد أكثر ارتباط اجتماعية الواقع بتنوع جوانبه ومجالاته بالصورة الذهنية من قيم وقواعد ناظمة للعلاقات وما هو سائد من ثقافة فيأتي على هيئتها، عمومية القيم وخصوصيتها، فهناك قيماً عامة تنتشر في مجتمع دون أن تحدها طبقة أو بيئة أو مهنة، ومثال ذلك القيم الدينية وتقدير الزواج وقيم القربى،،كما نجد قيماً تتصف بالخصوصية حيث تقتصر على فئة اجتماعية دون أخرى، ومن ذلك أن بعض المجتمعات تحتفل بمناسبات وأعياد لا تحتفل بها مجتمعات أو فئات أخرى، فالاحتفال بختان الذكور لا يزال رائجاً في بعض المجتمعات دون أخرى. ومن ضمن القيم الخاصة أيضاً" قيم المركز والمكانة" حيث تفرض هذه القيم نمطاً معيناً من السلوك والتفكير في أذهان الناس وتصرفاتهم مثل الصورة النمطية التي نحملها عن رجل الدين بأنه محترم، وعن الطبيب بأنه صادق وموثوق، وعن المعلم بأنه فاضل ومخلص لمهنته، ولكن ليس شرطاً أن تطابق الانطباعات الواقع بصورة حرفية، يقول "محمد ثابت الفندي": "إن المجتمع بخبراته وقيمه وقواعده يدعم تصوراتنا الاجتماعية، ويدعم تصورات أخرى عن جزاءات اجتماعية أو قانونية تستوجب التطبيق، عند خرق القيم الخاصة بالفئة أو المكانة والمركز، أو الأدوار الاجتماعية مهما تخصصت أو اختلفت" (الفندي، 1969).

ما سبق يعني أن كل فئة ومركز ومهنة وجماعة ينتظر منها واقعاً أن تقوم بما يجب أن يكون عليه سلوكها وفق القيم الخاصة بها، أي وفق القواعد التي عرفها وحددها المجتمع عن طريق ثقافته، وخبرها الناس وتحدثت عنها الأعراف والمثل وقواعد السلوك الخلقية والاجتماعية، فمثلاً لرجل الدين قيم وعادات صارمة اجتماعياً تتصف بالمحافظة ولا يتقبل الناس منه سلوكاً مستهجناً يتنافى أو يخرج عن التصور الجمعي للدور أو المركز والمكانة التي يشغلها، فمن الصعب مثلاً تقبل أو تصور رجل دين في ناد ليلي أو حفلة راقصة، لماذا؟ لأن السلوك له أن يختا رمما هو معد مسبقاً في مجتمع معين وثقافة معينة تعزز قيماً خاصة ومعينة.

وغني عن القول أن التخصص لا يقف عقبة في وجه أن يكون للأدوار والمراكز والفئات الاجتماعية المتشابهة قيماً

متشابهة، فرجال الدين أينما كانوا وفي أي مجتمع من المفترض أن يتركوا انطباع الاحترام، وأن يمارسوا سلوكاً ينسجم مع النظرة المعطاة،ومن أمثلة ذلك أيضاً قيم المكانة والدور بحسب الجنس، فمثلاً تسود في المجتمع الشرقي وثقافته السائدة ألا يقوم الذكور بالأعباء المنزلية حفاظاً على قيم الرجولة، بينما ترتفع مكانة المرأة ومنزلتها في الثقافة الشرقية كلما كانت سيدة منزل من طراز رفيع، ومن ذلك أيضاً القيم الخاصة بسن معينة، فقيم الشباب تختلف عن قيم كبار السن وقيم اليافعين.

ثالثاً- القيم والسلوك الاجتماعي:

تبدو علاقة القيم بالسلوك الاجتماعي علاقة وطيدة وملتبسة في آن معاً، ويمكن تلمس أبعاد ذلك أيضاً من واقع الممارسة الاجتماعية للناس أثناء معايشتهم لبعضهم بعضاً، فما من سلوك أو فعل أو ردة فعل إلا وتشي بطريقة ما بنسق القيم الذي يتبناه هذا الشخص أو ذاك كون القيم هي موجهات للأفعال والسلوكات الاجتماعية، وكثيراً ما يفصح الواقع الاجتماعي عن "ازدواجية" في السلوك والقيم تصل حد التضاد أحياناً بين ما هو معلن وما هو مستتر في القيم والسلوك ويرى توماس هوبكنز-T. Hopkins أن هناك قيماً مستترة وقيم صريحة أو ظاهرة، أما القيم الظاهرة فهي تلك التي أفصح عنها أصحابها، وهي قيم لا يمكن الركون إليها لمعرفة اتجاهات معلنها، والقيم المستترة هي التي تدل على الاتجاه الحقيقي لحاملها عن طريق سلوكه المتكرر والمعتاد والذي يتجه صوب قيمة دون سواها، فالاختيارات والتفضيلات التي يمارسها الناس، واقعاً، في حياتهم اليومية هي التي تفصح عن قيمهم الدالة على اهتماماتهم. يقول بخصوص ذلك" السلوك المعتاد كاشف حقيقي للقيم، وكلما تعددت اختيارات المرء أفصح عن قيمه الضمنية فيما يتخذه من سلوك حيال حياته وعلاقاته وطريقة عيشه"(هوبكنز،1980).

بهذا المعنى تكون القيم اتجاهات تمارس عملياً في السلوك، وما يتمظهر سلوكاً إنما يعبر عن قيم تتجلى في اختيارات العمل من بين عدة فرص، وفي اختيارات الملابس، والنظرة للحياة والأصدقاء والفرع الدراسي وما إلى ذلك. أما التصريح النظري بالقيمة فهو غير كاف بعيداً عن الممارسة العملية التي تعد الكاشف الحقيقي لتأثير تلك القيم في حياة شخص أو فئة أو جماعة اجتماعية أو مجتمع ما، فقيمة المساواة بعير عنها عملياً، أي في واقع الممارسة الاجتماعية، بتكافؤ الفرص، فإذا غاب تكافؤ الفرص سقطت المفاضلة وتلاشى حق الاختيار المرتبط عملياً بحرية الاختيار، فالحرمان من تكافؤ الفرص يغيب قيمة المساواة واقعاً، حتى وإن رفعها المجتمع شعاراً صريحاً له، وهذا يدل على أن القيم المعلنة لا تعكس بالضرورة القيم الحقيقية ولا الواقع على حقيقته، فالقيم من الممكن أن تبدو على غير ما هي عليه في الواقع،

إن القيم برغم أنها توحي بكونها ذات استمرارية مطلقة في المجتمع، إلا أنها ليست كلها كذلك، فبعض القيم قد تكون دائمة وبعضها مؤقتاً، أما القيم المؤقتة فتظهر لفترة وجيزة ثم تتنحى وتختفي، وقد تظهر قيم لدى فئة اجتماعية ما، ثم لا تلبث أن تعمم عن طريق التقليد والمحاكاة على المجتمع ككل:"القيم نوعان بعضها مؤقتة ومن الصعب التنبؤ بها لاتصافها بالوقتية والفجائية وعدم الدوام، وبعضها دائمة تتصل بالحاضر والماضي معاً وتتعلق بالعلاقات الاجتماعية والحاجات الضرورية والجوانب الجوهرية في الحياة".(Lapiere,1986).

غير أن اتصاف القيم المستحدثة بالتبدل وعدم الاستمرار لا ينفي أنها ذات قوة مؤشرة وفاعلة في سلوك الناس وحياتهم، وبخاصة في المجتمعات المعاصرة، فقيم "الموضوعة" وما يبتدع من موسيقى وأجهزة كهربائية حديثة توائم الحياة المعيشية المعاصرة وتجعلها أكثر يسراً وسهولة، على الرغم من أنها تتعلق بالمظاهر والكماليات أكثر من تعلقها بالضروريات والعلاقات والحاجات، وعلى الرغم من أنها مؤقتة وتتبدل باستمرار، وخلال مدة قصيرة، فإنها تملك تأثيراً مهماً على السلوك الاجتماعي للناس هذه الأيام، ويخيل للمرء انم اهو عابر بات شديد الصلة بالحياة ونمط العيش من

طرق لباس ومأكل ومشرب، وضمن هذا الإطار يمكن الحديث عن "القيم الاستهلاكية" بالرغم مما توحي به كلمة استهلاك من معاني العابر والمؤقت، فها هي قد تحولت إلى نمط عيش وأسلوب حياة، مع شدة اتجاه كثير من الفئات الاجتماعية وكذلك المجتمعات عامة نحو النزوع إلى المتاجرة والرغبة بالاقتناء.

ويلاحظ أن الفئات الأكثر تأثراً، إن صح التعبير، بالقيم العابرة في سلوكها"فئة المراهقين والشباب" إذ تميل كثيراً نحو قيم الاستهلاك ومن ذلك إتباع آخر موضة، وأحدث أغنية، وآخر رقصة، وأحدث فيلم، بل ونكاد نجزم أن الفئات العمرية الأصغر وكذلك الأكبر من فئة المراهقين والشباب و أخذت هذه النزعة تشق طريقها إليها وإن بصورة اقل حدة واقل ظهوراً. ومن الملاحظ بالمقابل أن القيم الاجتماعية التي تتصف عادة بالديمومة والاستمرارية كالقيم الأسرية والأخلاقية والقرابية، أخذت تخلي المكان لقيم وصلات رفاق اللعب والنادي الرياضي والكتل الشبابية والجماعات الافتراضية على مواقع التواصل الاجتماعي، حيث يتبنى الشباب والمراهقين، خاصة في سلوكهم اليومي قيماً يعتبرونها تتماشى ومجريات الحياة العصرية، وإلا اعتبروا خارجها أو متخلفين عنها.

وأكثر ما تظهر القيم المؤقتة والمحدثة أو ذات الطابع العصري السريع في سلوك المراهقين والشباب، وهم يتعلمون فيما يسلكون من بعضهم بعضاً، فالفرد مراهقاً سرعان ما يتشرب قيم ثلة الأقران بسرعة مدهشة وفي الوقت نفسه يتصف بعدم نضج قيمه الموجودة في محيط التنشئة الاجتماعية التقليدية وخاصة الأسرية منها، وكثيراً ما يبدي الآباء تذمرهم وقلقهم إزاء أبنائهم وواقعهم السلوكي والقيمي، متهمين إياهم بالاستهتار، ووقوع الولد الطيب فريسة صحبة السوء وأحوال العصر، والمقصود بعدم نضج قيم هذه الشريحة العمرية هو ابتعادها عن القيم العامة والدائمة من روحية وخلقية وإنسانية، أي تلك التي تتصف بالاستقرار والدوام والعمومية وقابليتها للانتقال عبر الأجيال، وترتبط بالعادات والتقاليد والأعراف، كما تتمتع بسمة القداسة والالتزام لاتصالها بالدين والأخلاق والصالح الاجتماعي العام، وتستمد منها قواعد الضبط الاجتماعي وتفرض الالتزام بها عدا عن كونها قيماً تملك قوة الإلزام. يقول هوبكنز: "إن القيم الروحية أعلى مكانة، لأنها تطلق طاقة وقدرة اكبر لتحويل وصقل مزيد من الخبرة أكبر، والفرد يأتي من الأعمال ويخلق من المواقف ما يثير فيه الدهشة، وفي غيره العجب. فهو يسمو فوق ذاته التي تؤدي وظائفها اليومية، إلى مستويات تكاملية عليا[------]، أما القيم المادية فلا تطلق أقصى طاقات الخلق والابتكار في الأفراد"(هوبكنز.1980).

من الواضح أن هوبكنز يميز بين القيم المادية والقيم المعنوية من خلال ربطها بواقع السلوك والممارسة الاجتماعية، فالقيم المتصلة بالمنافع الحسية هي القيم العارضة والمؤقتة، وإذا تعامل معها الإنسان على أنها منهج حياة وتدوم إلى الأبد فإنها ستخرج عن كونها قيماً، وتنتقل من سد الحاجات إلى الفساد في الأرض، لأن الثروة وسيلة لتلبية متطلبات العيش واحتياجاته، إلا أنها مفسدة إذا تجاوزت في سلوك أحد ما حد الوسط خاصة إذا ضعفت السيطرة وأفلت زمام الضبط.

إن القيم المادية من طبعها عدم الدوام طالما أن معيارها مقدار ما تقدمه للناس من السعادة ورغد العيش، ولذلك نجدها لن تمتلك هذه السمة إلى الأبد، وبمقدار ما تبتعد القيم عن الأهواء والمنافع واللذات غير القيمة (غير المستقيمة) بمقدار ما تتصف بالديمومة والاستمرارية والبقاء لمدد أطول كما يكون تأثيرها أبلغ، وتأتي قيم الشرف والصداقة والحب والتكاتف الاجتماعي والعدل والحق والخير والإيثار في طليعة القيم التي تتصف بالديمومة والاستمرارية لخلوها من المنافع المادية، كما تتم عن أكثر العلاقات والسلوكات والأفعال الاجتماعية والعاطفية والأخلاقية دواماً في الواقع الاجتماعي، في حين أن القيم المرتبطة بالمنافع والأهواء الفردية والأنانية تبدو أقل ديمومة واستمرارية في الواقع الاجتماعي.

ولكن هل يعني ذلك أن القيم المادية تفتقر بالمطلق إلى القدرة على التوجيه، وهل يعني أنها لا تحمل في طياتها جانباً معنوياً وأخلاقياُ؟ بالتأكيد لا، فقيمة المساواة على سبيل المثال تنطوي بحد ذاتها على أبعاد روحية واجتماعية واقتصادية ذات منافع عملية، بل وأكثر من ذلك من شأنها أن تؤدي وظيفة اجتماعية عليا قوامها حفظ التماسك الاجتماعي كلما كان التفاوت والتمايز بين الفئات والشرائح والطبقات الاجتماعية في حدوده الدنيا.

الاستنتاجات وتوصيات

من خلال العرض السابق يمكننا الاستنتاج بأن الفصل بين الواقع أو الوجود من جهة والوعي من جهة أخرى عند تحديد أهمية كل منهما في تقرير اجتماعية الآخر على نحو حدي، أمر مبالغ فيه عند عرضه بتلك الصرامة والحدية، أو عند تغليب دور أحدهما على الآخر وفق علاقة السبب والنتيجة، فالواقع بعيداً عن وعي الفاعلين الاجتماعيين وتصوراتهم الذهنية يبدو مجموعة من الموجودات والأشياء المادية ليس إلا، كما أن الوعي بعيدا عن الواقع بموجوداته وأشيائه يبدو بلا موضوع يدور حوله، وبتفاعل هذا مع ذاك وتبادلهما لعملية التأثير أثناء تعاملات الناس مع بعضهم بعضا، وانخراطهم في علاقات وأدوار تكاد تكون لاحصر لها في واقع بعينه، بدت اجتماعية كلا منهما أمراً ممكن الحدوث، والمجتمعات التاريخية، وكذلك الحديثة تفصح تجاربها عن ذلك، عن حقيقة ماهو اجتماعي في علاقة الواقع والوعي الاجتماعيين كنتيجة للتفاعل المستمر بين البشر، وهم بطبعهم اجتماعيين، فاالوجود المتعين بمختلف أشيائه وموجوداته ومجالاته لولا ذلك الوعي مااستقامت اجتماعيته، ومن أين للناس الخلاقين أن يقيموا ضروب علاقاتهم في تعاملهم مع بعضهم بعضاً ومع الموجودات في الواقع لولا تعينه كوجود ثري بالمعطيات وفي مكان محدد.

المراجع

1-إسماعيل، عماد الدين، قيمنا الاجتماعية وأثرها في تكوين الشخصية، دار النهضة، القاهرة، 1984، ط3، ص 18.

2-أمين، عبير، تزييف وعي الشباب بين العولمة والدعاة الجدد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص33.

3-سيرل، جون. ر، بناء الواقع الاجتماعي-من الطبيعة إلى الثقافة، ت: حسنة عبد السميع، الهيئة المصرية للكتاب، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ص24.

4-صموئيل، مفاريوس، الصحة النفسية، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، 1974، ط2، ص45.

5-عطية، نعيم، وآخرون، القانون والقيم الاجتماعية، الهيئة المصرية للنشر، القاهرة، 1971، ص15.

6-العوا، عادل، العمدة في فلسفة القيم، دار طلاس، دمشق، 1986، ص ص 473-478-512.

7-الفندي، محمد ثابت، الطبقات الاجتماعية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1969، ص183.

8-معتوق، فريدريك، منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب وفي الغرب، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1985، ص101.

9-هنا، عطية محمود، القيم-دراسة تجريبية مقارنة، المطبعة العالمية، القاهرة، 1978، ط3، ص ص 5-18.

10- هوبكنز، توماس، النفس المنبثقة، ت: محمد علي العريان، مكتبة النهضة، القاهرة، 1980، ط3، ص ص480-394.

المراجع الأجنبية

1-Albert, E., The Classification of Value, New York, Free Press, 1969,P221.
2-Dood, S., On Classifying Human Values, Cambridge, Harvard University Press, 1989, P111.
3-Dukes,W.F., Psychological Studies of Values, New York, Free Pres,1980,P46.
4-Kluckhohn,F.,Personality,Newyork,Alfred Knoph,1977,P59.
5-Lopiere,R.,Atheory of Social Control, New York, Mc Grow-Book and Company,1986,P105.
6-Schlitz,M.L.M,(et al.),World View Trans Formation and the Development of Social Consciousness, Journal of Consciousness Studies, No .7-8,2010,pp18-21-..
7-Mckinney, j. p., The Development of Values, New York, Dell Press, 1971, P204.
8-White, Ralph. K., Value Analysis: The Nature and Use of The Method, New Jersey Libration Press, 1978, P13.